

مسائل للنساء

(4)

لبث الحائض في المسجد

أَنِّ الْحَمْدُ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّ رُورٍ أَنْفُسُنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا ، مِنَ يَهْدِهِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهَدِّدُ
وَمَنْ يُضْلِلْ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُرْشِدًا ،
أَمَّا بَعْدَ

من الإثم والعدوان في هذه الأيام أن نجد من يحل للمرأة الدخول في المسجد والجلوس فيه وهي حائض بحجة سماع الدروس والخطب والمواعظ وكذلك قراءة القرآن وهي حائض ومس المصحف وأنه لم تأت أحاديث صحية على المنع وكل الذي ورد في هذا الباب أحاديث ضعيفة ، وهذا الذي جعلني أكتب وأجمع أقوال أهل العلم الثقات في هذه المسألة وأدعوا الله عز وجل أن يفتح به قلوبنا غلفا وأن يكون هذا العمل خالصاً لوجهه وأن يتقبله مني وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

فصل : ليس للحائض والجنب والنفساء اللبس في المسجد

(قال الله تعالى : (وَلَا جِنَّا إِلَّا عَابِرٍ سَيِّلَ حَتَّى تَغْسِلُوا)

ذهب جل أصحاب أهل التفسير ومنهم ابن كثير والقرطبي والشوكتاني بأن الحائض والنفساء تمنع من اللبس في المسجد قياساً على الجنب ولأن الحائض والنفساء حدثها أغفلت من حدث الجنب فهي أولى بالمنع من اللبس في المسجد، وقد رخص لها بالمرور للحاجة قياساً على الجنب واستناداً لحديث السيدة عائشة رضي الله عنها، قالت: (قالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ "نَأْوَلِينِي الْخُمْرَةُ مِنَ الْمَسْجِدِ" . فَقَالَ إِنِّي حَائِضٌ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ "لَيْسَتِ حِيْضَتُكِ فِي يَدِكِ") رواه الجماعة إلا البخاري.

(2) وهذا الحديث يدل على جواز دخول الحائض المسجد للحاجة ولكنه يتوقف على تعليق الجار والمجرور، أعني قوله من المسجد ناوليني وقد قال بذلك طائفة من العلماء واستدلوا به على جواز دخول الحائض المسجد للحاجة تعرض لها إذا لم يكن على جسدها نجاسة وأنها لا تمنع من المسجد إلا مخافة ما يكون منها ، ومن نقلت عنه الرخصة في العبور ابن مسعود وابن عباس وابن المسميع وابن جبیر والحسن ومالک والشافعی وأهل الظاهر، وقد علقت طائفة من العلماء على الحديث السابق بقول السيدة عائشة رضي الله عنها قالت: (قال لي رسول الله من المسجد ناوليني الخمرة) على التقديم والتأخير ولكن ورد هذا الحديث بلفظ آخر وهذا اللفظ رواه النسائي عن عائشة قالت : (بَيْتَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمَسْجِدِ إِذْ قَالَ "يَا عَائِشَةً نَأْوَلِينِي التَّوْبَةَ" فَقَالَتْ إِنِّي لَا أَصْلَى . فَقَالَ "إِنَّهُ لَيْسَ فِي يَدِكِ") (وقد رواه مسلم أيضاً (299) والنسائي (1/299)

ولكن من حديث أبي هريرة قال : بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد، فقال: (يَا عَائِشَةً نَأْوَلِينِي التَّوْبَةَ ، فَقَالَتْ : إِنِّي حَائِضٌ ، فَقَالَ : إِنَّ حِيْضَتَكِ لَيْسَ فِي يَدِكِ .) وهذا الحديث يدل صراحة على أن النبي صلى الله عليه وسلم هو الذي كان في المسجد وكانت عائشة رضي الله عنها والثوب خارج المسجد ، ويكون الحديث السابق قد وقع فيه تقديم وتأخير كما قلنا، وإذا انتفى هذا التقديم والتأخير في اللفظ يكون : قال لي رسول الله من المسجد ناوليني الخمرة، قالت : إني حائض ، قال : (إن حيضتك ليست في يدك) وهذا هو المشهور من مذاهب العلماء أنها لا تدخل مقية ولا عابرة لقوله (لَلَا أُحِلُّ الْمَسْجِدَ لِحَائِضٍ وَلَلَا جِنَّبٍ) رواه أبو داود .

قالوا لأن حدثها أغفلت من حدث الجنابة ، والجنب لا يمكث في المسجد بالاتفاق وإنما اختلفوا في عبوره . والمشهور من مذاهب العلماء منعه فالحائض أولى بالمنع وهذا مذهب سفيان واسحاق وأصحاب الرأي والمشهور من مذهب مالك .

(3) وهناك حديث للسيدة عائشة رضي الله عنها وقد اختلف في تصحیحه وتضعیفه جمع من العلماء ، والحادیث رواه أبو داود من حديث عائشة رضي الله عنها ورواه أيضا ابن ماجة والطبراني من حديث أم سلمة رضي الله عنها . أما حديث عائشة الذي رواه أبو داود في سنته باب 39 في (الجنب يدخل المسجد) كتاب الطهارة ح 922 قال : حدثنا مسدد قال: حدثنا عبد الواحد بن زياد قال: حدثنا أفلت بن خليفة قال: حدثتني جسرة بنت دجاجة قالت: سمعت عائشة تقول: جاء رسول الله ⊗ ووجوه بيوت أصحابه شارعة في المسجد فقال: وجهوا هذه البيوت عن المسجد ، ثم دخل النبي ⊗ ولم يصنع القوم شيئاً رجاء أن يتزلفهم رخصة، فخرج إليهم بعد فقال: (وجهوا هذه البيوت عن المسجد فإنني لا أحل المسجد لحائض ولا جنب). أخرجه أبو داود(232) والبيهقي(443-442) وابن خزيمة(482/2) والبخاري في التاريخ الكبير(1/76) مختصرًا ورواه أيضًا الدولابي في الكني(151-1/150) مختصرا ،

وخرجة الزيلعي في نصب الراية : قال روي من حديث السيدة عائشة رضي الله عنها من حديث أم سلمة عن ابن ماجة ، فحديث عائشة عن أفلت عن جسرة بنت دجاجة ، عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر برد الأبواب الشارعة إلى المسجد ، وقال : لَلَا أُحِلَّ لِلْمَسْجِدِ لِحَائِضٍ وَلَلَا جَنْبٌ . خرجه أبو داود وغيره وهو حديث حسن صالح للاحتجاج به .

قال ابن القطان في "كتابه" قال أبو محمد عبد الحق في حديث جسرة هذا : إنه لا يثبت من قبل إسناده ، ولم يبين ضعفه ،

ولست أقول : إنه حديث صحيح ، وإنما أقول : إنه حسن ، فإنه يرويه عبد الواحد بن زياد ثنا أفلت بن خليفة حدثتني جسرة بنت دجاجة عن عائشة ، وعبد الواحد ثقة لم يذكر بقاطح ، وعبد الحق احتاج به في غير موضع من "كتابه" وأفلت هذا ، يقال فليت بن خليفة العامري ،

قال ابن حنبل : ما أرى به بأسا وقال فيه أبو حاتم : شيخ . وأما جسرة بنت دجاجة ، فقال فيها الكوفي : تابعة قول البخاري في "تاريخه الكبير" عندها عجائب ، لا يكفي في إسقاط ما روت. وقد روي عنها أفلت وقدمته بن عبد الله بن عبد العاد العامري ، انتهى كلامه.

وقال الخطابي : وقد ضعفوا هذا الحديث ، وقالوا : أفلت راوية مجهول لا يصح الاحتجاج بحديثه ، قال المنذري في "مختصره" وفيما قاله نظر فإنه أفلت بن خليفة ، ويقال أفلت العامري ، ويقال الذهلي كنيته أبو حسان ، حديثه في الكوفيين ، روي عنه سفيان الثوري . وعبد الواحد بن زياد ، انتهى .

وأما حديث أم سلمة . فرواه ابن ماجة في "سننه" والطبراني في "معجمه" قال ابن أبي حاتم في عله : سمعت أبا زرعة يذكر الحديث ويقول: يقولون عن جسرة عن أم سلمة ، والصحيح عن جسرة عن عائشة ، انتهى كلامه . قلت : قد ذهب كل من ابن حزم والخطابي بتضعيفه بسبب أفلت بن خليفة وجسرة بنت دجاجة ، وقالوا بأن أفلت هو مجهول ، وقال البخاري عن جسرة بأن عندها عجائب .

وفصل القول في الحديث يأتي بعد ترجمة سنته حتى يظهر لنا درجة الحديث ، والحادیث جاء من طرق منها . عن عبد الواحد بن زياد عن أفلت بن خليفة قال حدثتني جسره بنت دجاجة قالت: سمعت عائشة رضي الله عنها تقول: الحديث وقد تقدم لفظه عبد الواحد بن زياد : هو العبدى البصري ثقة من رجال الشیخین وغيرهما إلا أن في روایته عن الأعمش مقلا ، وليس هذا الحديث من روایته عنه أفلت بن خليفة : هو العامري الذهلي أبو حسان الكوفي يقال له فليت صدوق من الخامسة روى عن: جسرة ودهيمية بنت حسان . وروى عنه: الثوري وأبو بكر بن عياش وعبد الواحد بن زياد ، وقال أحمـد فيه ما أرى به بأسا ، وقال أبو حاتم طبيب الحديث في عله شـيخ ، وقال الدارقطنى صالح ، وقال في البدر المنير بل هو مشهور ثقة ، وذكره ابن حبان في الثقات وحسـنة ابن القـطـان وأخرـجـ حـديثـهـ ابنـ خـزـيمـةـ فيـ صـحـيـحـهـ ، وـقـالـ أبوـ دـاـودـ سـمعـتـ يـحـيـيـ بـنـ مـعـيـنـ يـقـولـ: أـفـلـتـ وـفـلـيـتـ وـاحـدـ فـكـيـفـ الـيـ مـنـ ذـهـبـ بـأـنـ مـجـهـوـلـ وـقـدـ روـيـ عـنـ ثـقـاتـ وـلـهـ تـرـجـمـةـ فـيـ التـهـيـبـ وـعـدـلـهـ جـمـعـ مـنـ الـعـلـمـاءـ .

جسرة بنت دجاجة: هي العامرة الكوفية ذكرها المزى في تهذيب الكمال م/53 في النساء وقال روت عن: علي بن أبي طالب ، وأبي ذر الغفارى (س ق) وعائشة أم المؤمنين (دس) ، وأم سلمة زوج النبي ⊗ (ق) . روی عنها: أفلت بن خليفة العامري (س ق) ، ومخدوح الذهلي (ق) . قال أحمـدـ بنـ عـبـدـ اللهـ العـجـلـيـ : تابـعـةـ ، ثـقـةـ

. وذكرها ابن حبان في الثقات . روي لها أبو داود ، والنسائي ، وابن ماجة . وذكرها أيضاً الحافظ ابن حجر في كتاب "الإصابة" 8/م

في النساء وقال تابعية معروفة ، وورد ما يدل على أن لها إدراكاً ، فأخرج ابن منه حدثاً من طريق عثمان بن علي عن قدامة . كما ذكرها ابن منه في الصحابة .

وذكرها الحافظ أيضاً في كتاب "لسان الميزان" 7/م وفي كتاب "تهذيب التهذيب"

م/4 وذكر ما روي عنها ومن روت عنه قوله العجمي فيها وابن حبان وقال ذكرها أبو نعيم في "الصحابة" وقال البخاري في "التاريخ الكبير" عند جسرة عجائب . وقد رد عليه أبو الحسن بن القطبان : هذا القول لا يكفي لمن يسقط ما روت . كأنه يعرض باب حزم لأن زعم أن حدثها باطل . وقد ضعفها الألباني في الإرواء وقال بأن الحافظ لين جسرة بنت دجاجة ، وقد قال الحافظ في ترجمته لها في "التقريب" مقبولة ، من الثالثة ، ويقال : إن لها إدراكاً . دسق .

(4) ولنا ما ورد في الفتح 2/م للحافظ ابن حجر في شرح البخاري 2/ح 692 باب غسل الحائض رأس زوجها وترجيه ، قال أخبرني هشام عن عروة أنه سئل : (أتخدمني الحائض أو تدنو مني المرأة وهي جنب ؟) فقال عروة : كل ذلك علي هين ، وكل ذلك تخدمني وليس علي أحد في ذلك بأس ، أخبرتني عائشة أنها كانت ترجل - تعني رأس رسول الله وهي حائض ورسول الله حين إذ مجاور في المسجد يدري لها رأسه وهي في حجرتها فترجله وهي حائض) . ذكر الحافظ في الفتح في شرح هذا الحديث بأن عروة الحق الجنابة بالحيض قياساً وهو جلي لأن الاستفزاز بالحائض أكثر من الجنب وأن الحائض لا تدخل المسجد .

(5) قلت : وهذا الحديث من أقوى الأدلة ويقوى حديث جسرة وحجة أيضاً علي من يضعف حديث جسرة وحجة في هذا الباب ، والله أعلم .

فصل : في أقوال أهل العلم في مكث الحائض والجنب في المسجد

مذهب عائشة : جاء في كتاب موسوعة فقه عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها ص 272 باب الحدث وأثاره (1) المكث في المسجد : إذا كان الشخص محدثاً أكبر ، فإنه يحرم عليه المكث في المسجد . قالت أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - في تفسير قوله تعالى (ولا تباشرون وانتم عاكفون في المساجد تلك حدود الله فلا تقربوها كذلك يبيّن الله آياته للناس لعلهم يتقون) 187 البقرة - قالت : (كان النبي يصغي إلى رأسه وهو مجاور في المسجد فأرجله وأنا حائض) صحيح البخاري 4/272 في الاعتكاف وتفسير ابن جرير الطبرى 3/545 م

قلت : وهذا هو الصحيح من القول والمذهب المعول عليه والحديث حجة في الباب وحجة على من يدعى غير ذلك . فلو كان دخول المسجد جائز لها لما اضطر النبي إخراج رأسه إليها لترجله ، بل دخلت عليه .

مذهب عثمان : جاء في كتاب موسوعة فقه عثمان بن عفان رضي الله عنه ص 129 باب الحيض . 2- ما يحرم على الحائض : قال يحرم على الحائض الصوم والصلوة والمكث في المسجد للإجماع وأن يأتيها زوجها لقوله تعالى في سورة البقرة 222 : (ويسألونك عن المحيض قل هو أدى فاعتزلوا النساء في المحيض ولا تقربوهن حتى يطهرون)

مذهب ابن مسعود : جاء في موسوعة فقه عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ص 205 باب الحيض : 2- ما يحرم على الحائض : أ- يحرم علي المرأة الحائض ما يحرم على الجنب ، من الصلاة ، والمكث في المسجد دون المرور فيه ، إذ يجوز لها أن تمر في المسجد وأن تدخله دون مكث ، وقال رضي الله عنه : (الحائض تضع في المسجد الشيء وتأخذه منه) ، والطواف حول الكعبة ، وقراءة القرآن ، ومسه .

مذهب سفيان : جاء في كتاب موسوعة فقه سفيان الثوري ص 363 باب الحيض - 6 آثار الحيض : أ - دخول المسجد : لا يجوز للحائض المكث في المسجد ، ولكن يجوز لها

دخول المسجد لأخذ شيء منه أو وضع شيء فيه من غير أن تمكث فيه . وجاء في كتاب الفقه على المذاهب الأربعة م/1 ص 110 كتاب الطهارة " مبحث ما يجب على الجنب أن يفعله قبل أن يغتسل من دخول مسجد ، وقراءة قرآن . ونحو ذلك . قالوا يحرم على الجنب أن يباشر عملاً من الأعمال الشرعية الموقوفة على الموضوع ، قبل أن يغتسل " . ثم ذكروا أقوال الأئمة فهذا المبحث ومنها . المالكية قالوا : أما دخول المسجد ، فإنه يحرم على الجنب أن يدخله ليمكث فيه ، أو ليتخذه طريقاً يمر منها ، ولكن يباح له دخول المسجد في صورتين :

الصورة الأولى : أن لا يجد ماء يغتسل منه إلا في المسجد ، وليس له طريق إلا المسجد ، فحينئذ يجوز له أن يمر بالمسجد ليغتسل ، ومثل ذلك ما إذا كان الدلو ، أو الحبل الذي ينزع به الماء في المسجد ، ولم يوجد غيره ، فإن له أن يدخل المسجد ليأخذه ، وهذه الصورة كانت كثيرة الوجود في القرى التي ليست بها أنابيب المياه أما الآن ، وقد عمت الأنابيب ، وبطلت المياه والمجاطس وأصبحت دورة المياه مختصة بباب ، فإنه ينبغي للجنب أن يدخل من باب الدورة ولا يمر في المسجد ، فإذا وجد مسجد ليس فيه مواسير ، وليس له باب دورة ، وانحصر ماء الغسل فيه ، فإن له أن يدخل المسجد ليغتسل ، ويجب عليه أن يتيمم قبل الدخول ،

الصورة الثانية : أن يخاف من أذى يلحقه ؛ ولم يوجد له مأوي سوي المسجد ، فإن له في هذه الحالة أن يتيمم ، ويدخل ، وبيت فيه حتى يزول ما يخاف منه .

الحنفية قالوا : وكذلك يحرم على الجنب دخول المسجد ، إلا للضرورة ، والضرورة في مثل هذا تقدر بما يناسب ، فمنها أن لا يجد ماء يغتسل به إلا في المسجد ، كما هو الشأن في بعض الجهات ففي هذه الحالة يجوز له أن يمر بالمسجد إلى المحل الموجود فيه الماء ليغتسل ، ولكن يجب عليه أن يتيمم قبل أن يمر ، وذلك إذا ما اضطر إلى دخول المسجد خوفاً من ضرر يلحقه ، كما يقول المالكي ، وعليه في هذه الحالة أن يتيمم . والحاصل أن تيمم الجنب بالنسبة لدخول المسجد تارة يكون واجباً ، وتارة يكون مندوياً فيجب عليه أن يتيمم في صورتين ،

الصورة الأولى : أن تعرض له الجناة ، وهو خارج المسجد ثم يضطر لدخول المسجد ، وفي هذه الحالة يجب عليه التيمم ،

الصورة الثانية : أن ينام في المسجد وهو ظاهر ، فيحتمل ، ثم يضطر للمكث به لخوف من ضرر ، وفي هذه الحالة يجب عليه أن يتيمم فالتييم لا يجب عليه إلا في هاتين الصورتين ، وما عداهما فإنه يندب له التيمم . فيندب لمن عرضت له جنابة في المسجد ، وأراد الخروج منه أن يتيمم ، أو اضطرته الضرورة إلى الدخول وهو جنب ولم يتمكن من التيمم ثم زالت الضرورة ، وخرج فإنه يندب له أن يتيمم ، كي يمر به وهو متيمم ، وعلى كل حال ، فإن هذا التيمم لا يجوز أن يقرأ به ، أو يصلي به .

الشافعية قالوا : أما المرور بالمسجد ، فإنه يجوز للجنب والحاائض والنساء من غير مكث فيه ، ولا تردد بشرط أمن عدم تلوث المسجد ، فلو دخل من باب وخرج من آخر جاز ، أما إذا دخل وخرج من باب واحد وفإنه يحرم ؛ لأنه يكون قد تردد في المسجد ، وهو ممنوع ، إلا إذا كان يقصد الخروج من باب آخر غير الذي دخل منه ، ولكن بدا له أن يخرج منه ، فإنه لا يحرم ، ويجوز للمحدث حدثاً أكبر أن يمكث في المسجد لضرورة ، كمن إذا احتمل في المسجد ؛ وتعد خروجه منه لغلق أبوابه ؛ أو خوفه على نفسه أو ماله ، لكن يجب عليه التيم بغير تراب المسجد إن لم يوجد أصلاً؛ فإن وجد ماء يكفيه لل موضوع وجوب عليه الموضوع .

الحنابلة قالوا : أما المرور بالمسجد والتردد به بدون مكث ، فإنه يجوز للجنب والحاائض والنساء حال نزول الدم إن أمن تلوث المسجد . ويجوز للجنب أن يمكث في المسجد بوضوء ولو بدون ضرورة . أما الحائض والنساء فإنه لا يجوز لهما المكث بال موضوع ، إلا إذا انقطع الدم .

قول السرخسي : ذكر الامام السرخسي في كتاب "المبسوط" م/2 جزء 3 كتاب الحيض .
فصل : وأما الأحكام التي تتعلق بالحيض عشرة أو أكثر . منها أنها لاتطوف بالبيت لقوله صلي الله عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها حين حاضت بسرف اصمعي جميع ما يصنع الحاج غير أن لاتطوفي بالبيت . ومنها أن لا تدخل المسجد لأن ما بها من الأذى أغاظ من الجنابة والجنب ممنوع من دخول المسجد فكذلك الحائض . قول الشافعي : ذكر الشافعي في كتاب الأأم م/1 ص 120 كتاب الطهارة .

باب : مر الجنب والمشرك على الأرض ومشيهما عليها

قال الشافعي قال الله تبارك وتعالى: (لَا تَقْرِبُوا الصَّلَةَ وَأَنْتُمْ سَكَارَى حَتَّى تَعْلَمُو مَا تَفْعَلُوْنَ وَلَا جَنَبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُو:) بعض أهل العلم بالقرآن في قول الله عزوجل (لا جنبا إلا عابري سبيل) قال : لا تقربوا مواضع الصلاة . وما أشبه ما قال بما قال ، لأنه ليس في الصلاة عبور سبيل، وإنما عبور السبيل في موضعها وهو المسجد مارا ، ولا يقيم فيه وهناك من جوز المرور للحائض والنساء ، وبعضهم قال إنه يحرم مرورهما لاحتمال التلوث ، وأنه إذا مرت أحدهن وكانت حيضا وأمنت التلوث جازا لها المرور . كما روى مسلم في صحيحه عن يحيى بن يحيى وأبي بكر بن أبي شيبة وأبي كريب جميرا عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن ثابت بن عبيد، عن القاسم بن محمد ، عن عائشة قالت : قال لي رسول الله ~~:~~ " تأوليني الحمرة من المسجد ". فقلت إني حائض . فقال : " لست حيضا في يدك ")

قال النووي : يعني أن يدك ليست نجسة لأنها لا حيض فيها . والخمرة : قال الخطاطي هي السجادة التي يسجد عليها المصلي ، ويقال: سميت بها لأنها تخمر وجه المصلي عن الأرض ، أي تستره . رواه أبو داود عن مسدد بن مسرهد ، عن أبي معاوية ، عن الأعمش . وفيه دلالة على مرور الحائض في المسجد ، والنساء في معناها والله أعلم .

قول النووي : ذكر النووي في المجموع 2/373 يحرم علي الحائض والنساء مس المصحف ، وحمله ، واللبث في المسجد ، وكل هذا متفق عليه عندنا . ثم قال أيضا : وأما عبورها بغير لبث ، فقال الشافعي رضي الله عنه في المختصر: أكره مرالحائض في المسجد ، قال أصحابنا : إن خافت تلوثه لعدم الاستئثار بالشد أو لغلية الدم حرم العبور بلا خلاف ، وإن أمنت ذلك فوجهان : الصحيح منها جوازه وهو قول ابن سيرج وأبي إسحاق المروزي ، وبه قطع المصنف والبندينجي وكثيرون وصححه جمهور العلماء الباقيين كالجنب ، وكمن على بدنه نجاسة لا يخاف تلوثه .

قول ابن قدامة : ذكر ابن قدامة الحنبلي في كتاب المغني 1/541، 641 في شرحه على قول الخرقى : ولا يقرأ القرآن جنب ولا نساء مانصه : وليس لهم اللبث في المسجد ... وبيان العبور للحاجة منأخذ شيء أو تركه أو كون الطريق فيه – فاما لغير ذلك فلا يجوز بحال . ومن نقلت عنه الرخصة في العبور : ابن مسعود وابن عباس وابن المسيب وابن جبير والحسن ومالك والشافعي ، وقال النووي وإسحاق :

لامر في المسجد إلا ألا يجد بدا فيتم ، وهو قول أصحاب الرأي . وقال أيضا : فأما المستحاضة ومن به سلس البول ، فلهم اللبث في المسجد والعبور إذا أمنوا تلوث المسجد ، فإن خاف تلوث المسجد فليس له العبور انتهي .

قول ابن أبي شيبة : ذكر أبي بكر عبد الله بن محمد الكوفي في "مصنفه" م/2 ص141 في الحائض تناول الشيء من المسجد : قال حدثنا أبوأسامة عن هشام عن الحسن قال : سئل ابن عمر عن الحائض تناول الطهور أو الشيء من المسجد فقال : إن حيضتها ليست في يدها .

وعن إبراهيم قال : لا يأس أن تضع الحائض في المسجد الشيء وتأخذ منه ولا تدخله . وعن الزهري أنه كان لا يرى يأساً أن تضع الحائض في المسجد ما شاءت وتأخذ منه . وعن قتادة قال : الحائض تأخذ من المسجد ولا تضع فيه . وعن عطاء في الحائض تناول في المسجد الشيء قال : نعم إلا المصحف . وعن الحسن أنه كان لا يرى يأساً أن تأخذ الحائض الشيء من المسجد وتضعه فيه انتهي .

قول بن نصر : ذكر القاضي عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي المالكي في كتاب "الإشراف على مسائل الخلاف" م/2 ص695 (مسألة-022) : لا يجوز للجنب للمسجد ، خلافاً للدعاوى قوله - عليه السلام - : (الأحل المسجد لحائض ولا لجنب) (مسألة 221-) : ولا يجوز له المرور فيه ، خلافاً للشافعى ، للخبر أيضا .

قول البغوي : ذكر الإمام المحدث الفقيه الحسين بن مسعود البغوي في كتاب "شرح السنة" م/2 ص54 قال الإمام : ولا يجوز للجنب ، ولا للحائض المكث في المسجد عند كثير من أهل العلم ، لما روي عن عائشة أن رسول الله ﷺ قال : (ووجهوا هذه البيوت عن المسجد ، فاني لا أحل المسجد لحائض ولا لجنب) وهذا قول سفيان ، ومالك ، والشافعى ، واصحاب الرأي . وجوز مالك والشافعى المرور فيه ، وهو قول الحسن .

قول الملاعلي القاري: ذكر العلامة علي بن سلطان محمد القاري في كتاب "مرقة المفاتيح شرح مشكاة المصايح" ص742 كتاب الطهارة ح945 عن عائشة رضي الله عنها، قالت : قال لي النبي ﷺ : (ناويتني الخمرة من المسجد) . فقلت : إني حائض . فقال : (إن حيضتك ليست في يدك) . رواه مسلم .

قال "من المسجد" : قيل : حال من النبي ﷺ ، فتكون الخمرة في الحجرة والنبي في المسجد ، وقيل : حال من الخمرة يحتمل فيكون الأمر على العكس وهو الظاهر . قال ابن حجر : من المسجد متعلق بناويني ، وحينئذ يحتمل أن المراد ادخلي المسجد فخذلها وأعطيتني إياها من غير مكث ولا تردد فيه لحل هذا للحائض إذا أمنت التلوث ، أو مدي كفك وأنت خارجة فتناولتها منه ، ثم ناويتني إياها ، وهذا جائز أيضاً بالأولي ، وإنه متعلق بقال لكنه بعيد . وأبعد منه ما قاله أولاً فإنه يبعد شرعاً وعرفاً لعدم دخول الحائض المسجد في مذهبنا مطلقاً .

فصل في فتاوى أهل العلم في لبس الحائض في المسجد

فتاوي ابن تيمية : سئل - رحمه الله - عن طواف الحائض ، والجنب ، والمحدث قال وقوله (الحائض تقضي المناسك كلها إلا الطواف بالبيت) من جنس قوله : (لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ) ، وقوله : (لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار) ، وقوله (لا أحل المسجد لجنب ولا حائض) ، ورخص للحائض أن تناوله الخمرة من المسجد ، وقال لها : (إن حيضتك ليست في يدك) تبين أن الحيضة في الفرج ، والفرج لا ينال المسجد ، وهذه العلة تقتضي إياحته للحائض مطلقاً ، لكن إذا كان قد قال : (لا أحل المسجد لجنب ولا حائض) فلا بد من الجمع بين ذلك ، والإيمان بكل ما جاء من عند الله ، وإذا لم يكن أحدهما ناسحاً للأخر ، فهذا عام مجمل ، وهذا خاص فيه إباحة المرور ، وهو مستثنى من التحرير ، مع أنه لا ضرورة إليه انتهي .

فتاوي اللجنة الدائمة : سئلت اللجنة في م/5 فتوى رقم/8496 هل يحل للحائض دخول المسجد ؟ فكان جواب اللجنة : " لا يجوز للحائض دخول المسجد إلا مروراً إذا احتاجت إلى ذلك كالجنب لقوله تعالى : " **يأيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنبا إلا عابري سبيل حتى تغسلوا** ".

فتاوي المرأة المسلمة : ورد في المجلد الأول ص/ 882 لأصحاب الفضيلة محمد أمين إبراهيم آل الشيخ - وعبد الرحمن السعدي - وعبد الله بن حميد - وابن باز - وابن عثيمين - وابن جبرين - وابن فوزان ، سئل الشيخ محمد صالح بن عثيمين عليه رحمة الله : هل يجوز للحائض حضور حلق الذكر في المساجد ؟ فأجاب : "المرأة الحائض لا يجوز لها أن تتمكث في المسجد ، وأما مرورها بالمسجد فلا بأس به بشرط أن تأمن تلوث المسجد مما يخرج منها من الدم ، وإذا كان لا يجوز لها أن تبقى في المسجد ، فإنه لا يحل لها أن تذهب لتستمع إلى حلق الذكر وقراءة القرآن ، اللهم إلا أن يكون هناك موضع خارج المسجد يصل إليه الصوت بواسطة مكبرات الصوت ، لأنه ثبت عن النبي ﷺ أنه كان يتکيء في حجر السيدة عائشة رضي الله عنها فيقرأ القرآن وهي حائض ، وأما أن تذهب إلى المسجد لتمكث فيه للإستماع للذكر ، أو القراءة فإن ذلك لا يجوز ، ولهذا لما أبلغ النبي عليه الصلاة والسلام في حجة الوداع ، أن صفية كانت حائضاً قال : (أحابستنا هي ؟) ظن أنها لم تطف طاف الإفاضة ، فقالوا إنها قد حاضت ، كما ثبت عنه أنه أمر النساء أن يخرجن إلى مصلي العيد للصلاه والذكر ، وأمر الحيض أن يعتزلن المصلي ."

فتاوي ابن عثيمين : سئل الشيخ رحمة الله في م/ 313 عن : ما حكم وجود المرأة في المسجد الحرام وهي حائض لاستماع الأحاديث والخطب ؟ فأجاب : "لا يجوز للمرأة الحائض أن تتمكث في المسجد الحرام ولا غيره من المساجد ولكن يجوز لها أن تمر بالمسجد وتأخذ الحاجة منه وما أشبه ذلك كما قال النبي ﷺ لعائشة حين أمرها أن تأتي بخمرة ، فقالت : إنها في المسجد وهي حائض ، فقال : "إن حيضتك ليست في يدك" فإذا مرت الحائض في المسجد وهي آمنة من أن لا ينزل دم على المسجد فلا حرج عليها ، أما إن كانت تريد أن تدخل وتجلس فهذا لا يجوز ."

الخلاصة

قلت : (1) إنه من الحق الذي لا ريب فيه بعد أن أوردنا الأحاديث الدالة على جواز مرور المرأة في المسجد وعلى ترجمة سند الحديث الذي يدور حوله الكلام في تضعيقه وتحسينه وعلى أقوال أهل العلم وفتاوي العلماء يتبيّن لنا بعد مكث الحائض في المسجد لسماع الدروس والخطب وهذا مالم يقل بخلافه أحد .

(2) وإن الناظر في أحكام الشرع وتشريعاته الخاصة بالمرأة وكيف جاء الإسلام للحافظ على كرامتها بعد أن كانت رخيصة الشمن وسلعة تباع وتشتري في الجاهلية ، يعلم جيداً بأن المرأة لها أحكام خاصة بها وضعها الشارع الحكيم تناسب طبيعتها وجلبتها التي جبت عليها . وأن الله عز وجل أوصى بها وكذلك رسوله صلى الله عليه وسلم في آخر وصية له وهو في سكرات الموت يستوصي بها خيراً لأن أول فتنة فيبني إسرائيل كانت النساء وعليه بأن الأصل في أي أحكام المرأة أو غيرها علينا أن ننظر في مصادر التشريع من كتاب وسنة وإجماع وقياس

ومصدر التشريع الأول وهو القرآن كفاناً حكاماً ، تخص النساء ويبيتها السنة المطهرة . ففي سورة الأحزاب يقول الله عز وجل (وَقَرْنَ فِي بَيْتِكُنْ وَلَا تَبْرُجْ الْجَاهِلِيَّةَ الْأُولَى). (فاعتبر القرآن خروج المرأة من البيت بدون ضرورة ومخالطة الرجال في الطرقات تبرج ، وجاء في التفاسير أن من أسباب نزول هذه الآية أن المرأة كانت تخرج مسفلة بصدرها بين الرجال في الطرقات وتزاحمهم ، فنزلت هذه الآية . والأصل بأن المرأة قرارها ووقرها في البيت والخروج من البيت للضرورة وهو الرخصة ، وقد وضع أهل العلم شروطاً لخروج المرأة من بيتهما حتى ولو كانت محجبة أو منقبة وهذه الشروط يعلمها القاصي والداني وسوف أبينها

،

وعليه أريد أن أسأل الذين يبيحون للمرأة أن تجلس في المسجد وهي حائض أو نفساء ، أليس الله عز وجل قد رفع عنها الصلاة في هذا الوقت وهي أعظم شيء وينبئ بذلك العذر ألم يرفع عنها وجوب شهود الجماعات وال الجمعة بسبب ما كتبه الله علي بنات جنسها وهذا هو النقص في الدين ، فلماذا تريدون أن تكلفوها ما لم يكلفها الله عز وجل بها ؟ أليس هذا من التطبع في الدين ؟ والله لا يحب المستطعين نسأل الله العافية .

(3) أما بالنسبة للسنة المطهرة فقد جاء في كتب السنن أبواب علي ترغيب النساء في الصلاة في بيتهن ولزومها وترهيبهن من الخروج منها . روى الإمام أحمد وابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما عن أم حميد إمراة أبي حميد الساعدي رضي الله عنهما (أنها جاءت إلى النبي فقالت : يا رسول الله ، إني أحب الصلاة معك ؟ قال : قد علمت أنك تحبب الصلاة معي ، وصلاتك في بيتك خير من صلاتك في حجرتك ، وصلاتك في حجرتك خير من صلاتك في دارك ، وصلاتك في دارك خير من صلاتك في مسجد قومك ، وصلاتك في مسجد قومك خير من صلاتك في مسجدي) ، قال : فأمر فبني لها مسجد في أقصي شيء من بيتها وأظلمه وكانت تصلي فيه ، حتى لقيت الله عز وجل . وعند أبي داود وغيره في باب " ماجاء خروج النساء إلى المسجد " عن عبد الله عن النبي ﷺ قال : صلاة المرأة في بيتها (الداخلي) أفضل من صلاتها في حجرتها (صحن الدار) وصلاتها في مخدعها (البيت الصغير داخل البيت الكبير) أفضل من صلاتها في بيتها .

وعن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما قال : قال رسول الله ﷺ لا تمنعوا نساءكم المساجد ، وبيتهن خير لهن) رواه أبو داود أيضاً وإسناده صحيح . وعن النبي ﷺ قال : (المرأة عوره ، وأنها إذا خرجت من بيتها استشرفها الشيطان ، وأنها لا تكون أقرب إلى الله منها في قعر بيتها) رواه الطبراني في " الأوسط " ورجاله رجال الصحيح .

وعن عبد الله ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : (ما صلت امرأة من صلاة أحب إلى الله من أشد مكان في بيتها ظلمة) رواه الطبراني في " الكبير " وإسناده حسن . وعن النبي ﷺ أيضاً قال : (النساء عوره ، وإن المرأة لتخرج من بيتها وما بها بأس فستشرفها الشيطان ، فيقول : إنك لا تمرين بأحد إلا أعجبته ، وأن المرأة لتلبس ثيابها ، فيقال أين تريدين ؟ فتقول : أعود مريضاً أوأشهد جنازة أو أصلي في مسجد ، وما عبدت امرأة ريهما مثل أن تعبده في بيتها) رواه الطبراني في " الكبير " وإسناده حسن .

وعن أبي عمرو الشيباني أنه رأى عبد الله يخرج النساء من المسجد يوم الجمعة ، ويقول : (**أخرجن إلى بيتكن خير لكن**) رواه الطبراني في "الكبير" ياسناد لا بأس به .
والأحاديث في هذا الباب وصلت الي حد التواتر والتي بها رفع وجوب الصلاة الجماعة في المسجد وأن صلاتها في البيت أفضل في البيت أفضل وهذا هو الأصل ، **فهل حضور مجالس الذكر أفضل من الصلاة ؟** وهي الركن الثاني بعد الشهادة وهي العهد الذي بين المؤمن والكافر . وإذا قال قائل بأن علي المرأة أن تخرج لتعلم أمور دينها ويحتاج بحديث (لاتمنعوا إماء الله مساجد الله) .)

نقول بأن الخروج مباح والأصل عدم الخروج فكيف يقدم المباح على الواجب ، وإذا خرجت المرأة من بيتها لتعلم أمور دينها أليس هناك شروط وضوابط منها الآتي :-
أولاً : ألا يكون عندها ولی يقوم بتعليمها المعلوم من الدين بالضرورة الذي يصلح به عبادتها وهذا فرض علي ولیها وعليها .

ثانياً : أن تخرج في غير زينة وباللباس الشرعي المنصوص عليه شرعا .

ثالثاً : أن تخرج آمنة الفتنة لافتتن ولا تفتتن .

وهذا هي بعض الشروط الواجبة علي المرأة لخروجها إلى المسجد للتعلم ، وهذا في حالة الطهر ولم يقل أحد من العلماء المعتبرين والأئمة المبجلين بأن هذه الشروط في حالة الحيض

(3) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر النساء أن يخرجن إلى مصلى العيد ليشهدن صلاة العيد وأمر الحائض والنفساء أن تجتنب المصلى . عن أم عطية قالت : (أمرنا رسول الله ~~ع~~ أن تخرج العواتق وذوات الخدور) . وعن أيوب عن حفصة رضي الله عنها قال - قالت - (العواتق وذوات الخدور ، ويعترلن الحيض المصلى) رواه البخاري في العيدين باب "خروج النساء والحيض الي المصلى" (15/974) الفتح ، وفي كتاب الحيض : باب "شهود الحائض العيدين" ورواه مسلم في صلاة العيدين باب "في خروج النساء الي العيدين" (4/890) ورواه أبو داود (9311، 8311، 7311) باب "خروج النساء في العيد" ورواه الترمذى رقم (539)، (045)، (3/180)، (181) وهذه الاحاديث صريحة في دلالة منع الحائض من المصلى سواء أرادت المرور أو المكث ،

والسؤال : لما أمر النبي صلى الله عليه وسلم **الحائض والنفساء** أن تجتنب مصلى العيد ؟ وهل مصلى العيد أعظم حرمة من المسجد ؟ هذا سؤال الي كل من يفتني بجواز دخول المرأة الحائض الي المسجد والجلوس لسماع الدروس فيه . مع العلم وال الصحيح المتعارف عليه عند أهل العلم بأن المسجد أشد حرمة من مصلى العيد وذلك لأن المسجد يقام فيه الصلوات الخمس والجمعة وسائر العبادات مع العكس لمصلى العيد الذي لا يقام فيه غير صلاة العيد . إذا عليه من باب أولي أن تمنع المرأة الحائض والنفساء من المسجد لأنه أعظم عند الله من المصلى ، هذا والله أعلم .

فصل في ذكر شبّهات والرد عليها

الشبهة الأولى : تضعيف بعض العلماء لجسرة بنت دجاجة وسبب هذا التضييف.

أولاً : قول البخارى بأن لها عجائب ورد ابن القطان عليه ضعيف .

ثانياً : أن العجمي متساهل في التوثيق .

ثالثاً : ذكر ابن حبان لها في الثقات لا يوثقها لوجود الفرق بين ذكرها في الثقات وبين . أن ينص ابن حبان علي توثيقها مع التساهل لابن حبان في التوثيق .

رابعاً : أن البخارى قال عن الحديث : لا يصح ، وقال عبد الحق الأشبلى لا يثبت وأن الإمام أحمد ضعف الحديث .

الرد على الشبهة الأولى

أولاً : قول البخارى بأن لها عجائب لا يسقط خبرها بعد ثبوت تعديل من سبق وذلك لأن الراوى لا يترك خبره إلا إذا كثرت مخالفته للثقات في أخباره فكثرة في روایاته المناكير حتى أصبح هذا هو الغالب عليها ، فيقال فيه في تلك الحالة منكر الحديث أما إذا قيل فيه : روى مناكير أو عنده مناكير فهذا يدل على أن بعضها من أخباره خالفة فيه الثقات فأناكره عليه علماء الحديث وهذا مقرر في كتب المصطلح . أما رد أبو الحسن بن القطان على البخارى في قوله بأن لها عجائب لا يكفي في رد أخبارها هو في حد ذاته توثيق من ابن القطان لجسرة لأن جسرة لو كانت مجروبة لبين ذلك ابن القطان وهو معروف ومشهور بتعنته في أحوال الرجال ، كما وصفه بهذا الذهبي في تذكرة الحفاظ في ترجمته له . وكان ابن حجر يستشهد بأقواله في مواضع عدة من التهذيب ، وكثيراً ما نقل عنه الذهبي في الميزان إذ هو إمام معروف ومشهور قوله حكم على الرجال فكيف نحمل قوله ورده على البخارى مع العلم بأنه حسن حديث جسرة ، وهذا يقتضي احتجاجه بجسرة .

ثانياً : إن قول العجمي بأنه متساهل في التوثيق دعوى بدون دليل والقول الصحيح في العجمي بأن توثيقه معتمد ولا يحمل بدليلاً أن ابن حجر في التهذيب استشهد بقوله في عدد كبير من رجال التهذيب . بل قدم توثيقه في بعد الرجال على قول أبي حاتم وهو أمام مقدم في الجرح والتعديل . وذلك ترجمة ابن حجر ل العاصم بن شميخ الغيلاني ذكر عنه في التهذيب راوين هما عكرمة بن عمارة وجواس ، وذكر أن أبي حاتم قال فيه : "مجهول" وأن العجمي قال فيه "ثقة" فقدم ابن حجر توثيق العجمي . كما أن الذهبي يعتمد توثيقه ولا يحمله في الميزان . كما أنها لانعلم أحداً من أئمة الحديث أو من ترجم له أنه وصفه بالتساهل . وما يدل على عدم تساهله في الرجال أصحاب التراث في "تاريخ الثقات" قلماً قال فيهم ثقة وهو مقدم على ابن حبان في التوثيق عند بعض أهل العلم .

ثالثاً : ذكر ابن حبان لجسرة في الثقات لا يوثقها لأن هناك فرق بين ذكرها في الثقات وبين أن ينص ابن حبان على توثيقها ، وهذا من لم يأت به أحد من أهل علم الحديث من قبل بأن يفرق بين ذكر الراوى في كتب الثقات لا يوثقه فهذا باطل لأن المعروف عند أهل هذا العلم بأنهم فرق بين الثقة والضعف في كتب الجرح والتعديل بالترجمة له وذلك خاصة بأمهات الكتب في الرجال أما معنى أنه كتب في الثقات فقط وكتب في الضعفاء فقط فلم نرى في هذه الكتب اختلاط في تقسيم الرجال وهو أن يضع رجلاً ضعيفاً في كتب الثقات أو يضع رجلاً ثقة في كتب الضعفاء والمعروف من اسم الكتاب بأن رجال هذا الكتاب هم الذين تم

توثيقهم فوضع في كتب الثقات وأن آخر تم تجريمه وتضعيقه فوضع في كتب الضعفاء وهذا التقسيم في حد ذاته تعديل وتجريح. وعلى هذا فكيف تقول بأن ذكر جسرة في ثقات ابن حبان ليس تصريحا بتعديل جسرة بل هو تعديل لها بدليل وضعها في الثقات. أما تساهل ابن حبان في تعديلها فهذا لا يعنينا بشيء لأننا لا نقبل تعديل ابن حبان ولا نستشهد به إلا بعد تعديل من هم أكثر منه تشديدا في تعديل الرجل وقد وثقها العجلبي وهو غير معروف بالتساهل ووثيقها أيضا ابن خزيمة وذكرها في صحيحه ومعرفة بأن ابن خزيمة من علماء الصحيح.

رابعا : قول البخاري عن الحديث لا يصح. وسبب ذلك هو تضعيقه لجسرة وقوله فيها بأن لها عجائب وهذا الجرح لا يكفي لرد أخبارها أو لتضعيق الحديث لأن جسرة عدلها جمع من العلماء وضعفها آخرون فلا يوجد إجماع على تضعيقها. والمعرفة عند أهل الجرح والتعديل إذا اجتمع في راوي جرح وتعديل. أنه يقدم الجرح إذا كان مفسراً. أما إن زاد عدد المعدلين على الجارحين قدم التعديل. كما أن قول البخاري لها عجائب ليس مفسراً لأنه لم يأت بما يوثق كلامه بعجائبها ولو فرض ذلك بأن هذا الحديث ليس فيه من العجائب شيئاً وعليه فهي في هذا الحديث معدلة.

أما قول عبد الحق الإشبيلي لا يثبت من قبل إسناده فقد رد عليه ابن القطان في (كتابه) إذا كان كما يقول بأنه لا يثبت إسناده فوجب عليه أن يبين سبب ضعفه وما هي العلة الموجودة في الإسناد فإن كانت جسرة هي سبب الضعف فكيف يروي عنها عبد الواحد بن زياد هذا الحديث وهو ثقة لم يذكر بقادة، وعبد الحق احتاج به في غير موضع من (كتابه) فهل يروي الثقة عن الضعيف فإن كان ذلك فهذا قدح في هذا الثقة

الشبهة الثانية : إن الحائض وإن كان حدثها أغلى من حدث الجنابة

لما ذكرت إلا أنها لا نسلم بأنها تقاس على الجنب في تحريم المكث في المسجد بدلاله الآية ، وذلك لأن الحائض معدورة بحيسها حيث إنها لا دخل لها فيه لأنه شيء قد كتبه الله تعالى على بنات آدم ، وأيضاً فلا يجوز لها أن تتظاهر من حيسها إلا بعد انقطاع الدم ، وأما الجنب فإنه ليس معدورا بجنابته ، لأن له دخلا فيها وأيضاً فيمكنه أن يتظاهر منها متى شاء ، وعلى هذا فلا يصح أن تقاس الحائض عليه في تحريم المكث في المسجد .

الرد على الشبهة الثانية

من الظاهر أن عذر الحائض بحدثها لا تأثير له في تغيير الحكم بشأنها أو رفعه كلياً ومما يدل على هذا ما يأتي :

1- أنا لا نعلم خلافاً من أحد من الفقهاء في أن الرجل إذا كان نائماً في المسجد ثم احتلم أنه يجب عليه إذا انتهائه من نومه وعلم باحتلامه أن يخرج من المسجد مباشرة إلا لضرورة ، مع أنه معدور باحتلامه حيث إنه لم يكن قادراً على منع ذلك ، ومع ذلك فلا نعلم دليلاً يرخص له بالمكث في المسجد بدون غسل أو وضوء .

2- أن الحائض يحرم عليها أن تطوف بالبيت سواء أكان طوافاً مستحباً أو واجباً وقد ثبت في السنة مادل على ذلك ، مع أنها معدورة بحدثها ، بل إنها ممنوعة من طواف الإفاضة - وهو ركن في الحجج بلا خلاف نعلمه وقد دل الدليل على ركينته - فلا يجوز لها أن تطوف قبل أن

تتطهر ، ولو أدى هذا إلى أنها تكون سبباً في تأخير من معها عن عودتهم إلى بلادهم لانتظارها حتى تتطهر ثم تغتسل ثم طوف طوف الإفاضة . ولكن رخص لها إذا حاضت قبل طوف الوداع أن تنفر بدونه إذا كانت قد طافت طوف الإفاضة قبل ذلك .

3- أنه يحرم على الرجل أن يطلق امرأته حال حيضها ، ولو مع احتمال تضررها أو تضرر زوجها من تأخير تطليقاً إلى ما بعد ظهرها ، مع أنها معذورة بحيضها .

4- أنه يحرم على الحائض الصوم والصلوة ، بل معذورة بحيضها ، ولا يجب عليها قضاء الصلاة تخفيفاً عليها - والله أعلم - لأن الصلاة تتكرر كل يوم ، أما الصوم فهو شهر في السنة

5- أن من كان متوضئاً ثم أحدث ناسياً فقد انتقض وضوئه مع أن النسيان شيء ، لا يخلو منه إنسان .

6- أن من نام عن صلاة أو نسيها حتى خرج وقتها ، وجب عليه أن يصلحها بعد انتباهه من النوم أو تذكرها ، ولا تسقط عنه هذه الصلاة مع أنه كان معذوراً بنومه أو نسيانه .

7- أن من جنى جنایة أثناء نومه كان قتل مسلماً كان مطالباً بالدية مع أنه كان معذوراً بنومه ، وكذلك إذا فقاً عينه أو كسر ثنيته أو غير ذلك كان مطالباً ببعض الدية بقدر جنایته على حسب المقرر في الأدلة .

8- أن من نام فاحتلم ثم صلى بغير غسل لعدم علمه باحتلامه ، وجب عليه بعد أن يعلم ذلك أن يغتسل ويعيد الصلاة بلا خلاف نعلمه من أحد من الفقهاء ، مع أنه معذوراً بجنابته ، وكذلك من أجب ثم صلى ناسياً بدون غسل كانت صلاته باطلة ويجب عليه إذا تذكر أن يغتسل وأن يعيدها بلا خلاف نعلمه ، مع أنه كان معذوراً بنسيانه . ومن هنا يتضح لنا أن قياس الحائض على الجنب في تحريم المكث في المسجد يعد قياساً صحيحاً .

الشبهة الثالثة: إنه قد ثبت عن عائشة رضي الله عنها فيما رواه البخاري وغيره "أن وليدة سوداء كانت لحى من العرب ، فأعتقدوها ، فجاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأسلمت فكان لها خباء في المسجد أو حفشن" وهذا الحديث دل على جواز مكث الحائض في المسجد ، لأن المعروف أن النساء يبحضن وهو شعْ معهود منتشر بينهن لا تكاد تتفكر عنه امرأة إلا نادراً ومع علم النبي صلى الله عليه وسلم بذلك فلم ينهها عن المكث في المسجد إذا أتتها حيضتها .

الرد على الشبهة الثالثة

قلنا : لا يجوز أن يعارض دليل صريح في إثبات حكم عام على المسلمين جميعهم بدليل خاص ورد بشأن امرأة أو رجل كان لهما ظرف خاص بهما وليس لغيرهما من الناس ، لأن هذا الدليل يكون قد دخله من الاحتمالات مالم يدخل الدليل الوارد في شأن الجميع . فمن الواضح من هذا الدليل أن هذه المرأة السوداء كانت لا أهل لها بعد إسلامها والظاهر أنه لم يكن لها مأوى تأوي إليه ، ولم يوجد لها مأوى إلا المسجد فكان مقامها فيه لاضطرارها ، فالظاهر أنها لم تنه عن المقام حتى ولو حاضت ، لإنها مضطربة لذلك ، وحيث إنه قد ثبت ما دل على أن الضرورة تبيح المحظور ، فيكون مكثها في المسجد مباحاً لها فقط لهذا ، وتكون هي وغيرها من أهل الضرورات من القوم المستثنين من بقية أفراد الدليل العام الذين شملهم التحريم . وعلى هذا فلا يجوز مع وجود هذا الاحتمال أن يحتج بهذا الدليل على جواز

المكث للحائض ولو كانت غير مضطرة . وأيضاً فمن القواعد المقررة أنه إذا دخل الدليل الاحتمال فقد سقط به الاستدلال وقد دخل هذا الدليل الاحتمال - وهو احتمال قوى لا يمكن إهماله - فيسقط الاستدلال به . وأيضاً فلا نعلم أن النبي صلي الله عليه وسلم علم بها وأقرها علي بقائهما في المسجد ولو حال حيضها ، وأيضاً فالملدة التي بقيتها في المسجد لم تذكر ، فربما كانت قصيرة ولم تحضر فيها ، وأيضاً فمن النساء من لا يحضرن إلا كل شهور مرة أو كل سنتين مرة ، أفيكون هذا الدليل مع وجود كل هذه الاحتمالات حجة يعارض بها الدليل العام الصريح في التحرير ؟

وانما كان يمكن أن يحتاج بهذا الدليل علي جواز مكث الحائض في المسجد في حالة واحدة فقط ، وهي إذا ثبت أن هذه المرأة لم تكن مضطرة إلي المقام في المسجد . وهيهات هيها أن يثبت ذلك ولا أعلم سبيلاً يرشد إلى ذلك . وحاضت واطلع النبي صلي الله عليه وسلم على ذلك وأقرها .

وفي حالة ثبوت ما تقدم ذكره يقال : إنه قد ورد الدليل الدال علي التحرير وتاريخه غير معلوم ، وكذلك تاريخ هذا الحديث غير معلوم . وسواء علم التاريخ أو لم يعلم فما دام الجمع ممكناً بين الأدلة ، فيصار إليه ، ولكن في حالتنا هذه لا يمكن الجمع

لأن الدليل الدال علي المنع وارد بلفظ لا يمكن صرفه إلي معنى آخر (أعني قوله: لا أحل المسجد لحائض ولا جنب) ، فلفظ لا أحل يدل صراحة علي التحرير فلا يمكن صرفه إلي كراهة التزية أو غير ذلك ، وهذا بخلاف النهي فإنه بمجرده دال علي التحرير ، وهذا هو المعنى الحقيقي له ، فإذا وردت القرينة الدالة علي عدم التحرير ، أمكن صرفه من المعنى الحقيقي له إلى معنى آخر مجازي وهو الكراهة التزية . (وهذا مقرر بتفصيله في الأصول)

وعلى هذا فما دام لفظ الدليلين ليس معلوماً فلا يصار إلى النسخ ، ولكن يصار إلى الترجيح بين الدليلين المتعارضين ، وفي حالتنا هذه يكون حديث عائشة الوارد بشأن المرأة السوداء أصح من حديثها الوارد بشأن تحرير المسجد على الحائض والجنب وبالتالي فإنه يصار إلى الإباحة . ولكن نظراً لأنه لا يمكن إثبات ما تقدم ذكره بشأن المرأة السوداء ، فيكون القول بتحريم مقام الحائض في المسجد هو المعتمد ، كما تقدم .

الشبهة الرابعة : أنه ثبت في الصحيح أن عبد الله بن عمر كان ينام في المسجد وهو شاب عزب لا أهل له .

والمعروف أن الرجل حال شبابه يعتريه الاحتلام كثيراً إذا كان غير متزوج ، وهذا يفيد أن عبد الله بن عمر كانت تصيبه الجنابة وهو في المسجد ولا نعلم أنه أمر بالخروج حال الجنابة وهذا يدل على جواز مكث الجنب في المسجد .

الرد علي الشبهة الرابعة

قلنا : إنه لم يذكر اطلاع النبي صلي الله علي وسلم على أن ابن عمر كان ينام في المسجد أو يبيت فيه (وهذا بخلاف أصحاب الصفة ، لأن أمرهم كان مشهوراً)

فلا يكون نومه حجة مع احتمال عدم اطلاع النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك وإقراره . وأيضا لم يذكر أن ابن عمر كانت تصيبه الجنابة في المسجد أثناء نومه ويبقى فيه بعد استيقاظه من نومه ، وهذا يفيد أنه ربما كان إذا أصابته جنابة خرج من المسجد ثم اغتسل ثم رجع وهذا احتمال قائم . ومع وجود هذا الاحتمال يسقط الاستدال بالحديث كما سبق . وإذا افترضنا أنه كان يبقى في المسجد مع جنابته فلا يكون فعله حجة إلا إذا ثبت اطلاع النبي صلى الله عليه وسلم وإقراره . ويحتمل أنه كان إذا أصابته جنابة توضأ ثم مكث في المسجد كما سبق ولا يكون هذا أيضا حجة إلا إذا ثبت علم النبي ب بذلك وإقراره .

فإن قيل : إنه إذا حدث من بعض الصحابة في زمن النبي خطأ فكان ينبغي أن ينزل الوحي على النبي فيخبره بذلك حتى ينهاهم أو يبين لهم خطأهم فإذا كان بقاء أصحاب الصفة مع جنابتهم في المسجد وكذلك بقاء ابن عمر في المسجد مع الجنابة محurma لنزل جبريل عليه السلام علي النبي فأخبره بذلك .

قلنا : إن هذا كله لا يلزم بعد أن يرد الدليل من القرآن أو من سنة النبي ويعلم به الصحابة ، وكم من خطأ وقع فيه بعض الصحابة لعدم علمهم بورود الدليل الناهي عن هذا الفعل ، ومع ذلك فلم يذكر فيما نعلم أن جبريل نزل علي

النبي فأخبره ، ومن أمثلة ذلك قول جابر فيما رواه مسلم وغيره :

" كنا نستمتع بالقبضة من الدقيق والتمر الأيام على عهد رسول الله وأبي بكر وصدرا من خلافة عمر حتى نهاها عمر " رواه أحمد (3/304) من حديثه مختصرا بلفظ " كنا نستمتع على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر رضي الله عنهما حتى نهاها عمر رضي الله عنه أخيرا " يعني النساء .

فهذا الحديث يدل على أنهم كانوا يتمتعون بالنساء إلى أجل وهو المعروف بنكاح المتعة ، على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وصدرا من خلافة عمر حتى نهاهم عنها عمر . ومع أنه قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم النهي عن نكاح المتعة في عدة أحاديث صحيحة عن جماعة من الصحابة ، فلم يعلم بعض الصحابة بهذا النهي فاستمروا على نكاح المتعة حت نهاهم عمر عنه . ومع أنهم كانوا يفعلون هذا الخطأ على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولسارعوا هم إلى الانتهاء عن ذلك ولما استمروا يفعلون هذا إلى عهد عمر . فيثبت بهذا بطلان هذا الإلزام - هذا مع ثبوت أن عبد الله بن عمر أو واحدا من أصحاب الصفة كان قد أجب ومحظ في المسجد وهو جنب **ما بالك إذا كان هذا مجرد احتمال ؟**

الشبهة الخامسة : إن أصحاب الصفة كانوا يبيتون في المسجد

والمعروف أن الرجال تصيبهم الجنابة بالاحتلام وغيره ، ومع ذلك فلم يأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بالخروج من المسجد إذا كانوا جنبا ، وهذا يدل على جواز مكث الجنب في المسجد .

الرد على الشبهة الخامسة

قلنا : إن أصحاب الصفة كانوا قوما فقراء ولم يكن لهم مأوى . وهذا يدل عليه ما ثبت في

الصحيح عن أبي هريرة أنه قال في سياق حديث طويل :

... "وأهل الصفة أضياف الإسلام لا يأوون إلى أهل ولا مال ولا على أحد ، إذا أتته صدقة يبعث بها إليهم ، ولم يتناول منها شيئاً - قلت : يعني النبي صلى الله عليه وسلم - وإذا أتته هدية أرسل إليهم فأصحاب منها وأشركهم فيها " الحديث .) رواه البخاري 11/286 في الرقاق . باب كيف كان عيش النبي وأصحابه ... إلخ (والترمذى 479) (، وغيرهما .

ومن هذا الحديث يتبيّن أنهم لم يكن لهم مأوى يأوون إليه فلم يكن بد من أن ينزلوا في المسجد ، ويتبّع بذلك أنهم كانوا مضطرين إلى ذلك ، فلا يجوز الاحتجاج بهذا الحديث على إباحة مكث الجنب في المسجد ، وأن يعارض به الدليل الدال على المنع لما سبق ذكره بشأن المرأة السوداء ، وكل ما ذكرناه هناك يمكن ذكره هنا بنحوه فلا نعيده . إلا أن هناك شيئاً آخر يمكن زيارته وهو الآتي :

إذا افترضنا أن أصحاب الصفة لم يكونوا مضطرين لل琵يت في المسجد (وهذا أمر لا سبيل إلى إثباته) فحيث إنه ورد دليل آخر في حق الجنب ، وهو الآية التي سبق ذكرها في أول المبحث ، أعني قول الله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى) الآية . (وهذا بافتراض ضعف حديث جسرة) . وحيث إن النبي صلى الله عليه وسلم أذن لهم بالمقام في المسجد ، ولم ينههم عن البقاء فيه إن أصابت أحدهم جنابة مع علمه بإمكانية هذا للرجل ، فيكون هذا قرينة دالة على أن النهي الوارد في الآية عن مكث الجنب في المسجد ليس للتحرير ، ولكنه لكرامة التنزيه جمعاً بين الدليلين ، إلا أن هذه الكراهة لا تثبت صراحة إلا إذا ثبت أن أحدهم أجنب في المسجد وأطلع النبي على ذلك فأقره على المكث فيه وأما مع عدم ثبوت هذا فلا يكون إذنه لهم بالبقاء لهم مع إمكان احتلامهم دالاً صراحة على الجواز لأنه لا يمكن القطع باحتلام الرجل ولو مكث شهوراً دون احتلام ولا سيما إذا كان على درجة كبيرة من الفاقة والجوع والاجتهد في العبادة وهذا أمر معلوم .

وحيث إنه لم يثبت - فيما نعلم - دليل صريح في إقرار النبي ﷺ لمن أجنب أن يمكن فيه فلا يصلح حديث أصحاب الصفة لأن يستدل به على جواز مكثهم جنباً في المسجد ولو كانوا مضطرين ، مما باتنا بمن كانوا غير مضطرين ؟

وأيضاً فإن هناك احتمالاً آخر بشأن أصحاب الصفة وهو أنهم ربما كانوا إذا أصابتهم جنابة توضّوا ثم مكثوا في المسجد وهذا احتمال قائم لا يمكن إهماله ومما يؤيد أنه ورد أن جماعة من الصحابة كانوا يفعلون ذلك . فقد قال سعيد بن منصور في سنته : حدثنا عبد العزيز بن محمد الدراوري عن هشام بن سعد ،

عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار قال : رأيت رجالاً من أصحاب رسول الله ﷺ يجلسون في المسجد وهم مجنبون إذا توضّوا وضوء الصلاة ...

وقال ابن كثير في تفسيره 1/502 () : وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم .

قلت : كذا قال . وعبد العزيز بن محمد وإن كان من رجال مسلم ، إلا أن فيه ضعفاً من قبل حفظه يجعله حسن الحديث فقط (انظر ترجمته في التهذيب) وما يويد

هذا أن ابن حجر قال فيه في التقريب : صدوق ، كان يحدث من كتب غيره في خطئ قال النسائي عن عبيد الله

العمرى منكر . انتهى .

وفي الإسناد أيضا هشام بن سعد وهو أيضا مختلف فيه (انظر التهذيب) وقال فيه في التقرير : صدوق له أوهام .
انتهى .

فيكون هذا الاسناد قريبا من الحسن . ولم يتفرد الدراوردي بروايته عن هشام ، بل تابعه أبو نعيم عند حنبل بن إسحاق صاحب أحمد (انظر نيل الأوطار 1/201) (باب الرخصة في اجتياز المسجد إلخ . فأصبحت علة هذا السند منحصرة في هشام بن سعد فيكون إسناده حسنا أو قريبا منه .

فمع قيام الاحتمال السابق الذكر لا يقال : إن قصة أصحاب الصفة تدل على جواز المكث في المسجد للجنب ، لأنهم ربما كانوا يرون عدم جواز المكث إلا بعد الوضوء فيكون الجواز مفيدا بالوضوء ، وعلى أي حال فإن ثبت هذا عنهم فليس بحجة لأنه فعل بعض الصحابة وقد اختلف الصحابة في ذلك كما سبق ، وليس في الباب إجماع على ذلك فيما نعلم . وأيضا فمع ثبوت هذا عنهم لا يكون هذا الفعل منهم حجة إلا إذا ثبت اطلاع النبي ﷺ عليه وإقراره .

كاتب المقالة : الشيخ / محمد فرج الأصفر

تاريخ النشر : 15/10/2010

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammdfarag.com